الظهائر البربرية وأثرها في تطور النشاط الوطني في المغرب الأقصى 1930-1937

د. عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي
الجامعة المستنصرية – كلية التربية –قسم التاريخ

مقدمة:

أن السياسة البربرية هي آخر ما اهتدى إليه الاستعمار الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب ودمجه مع فرنسا، فقد بات الفرنسيون ومنذ دخولهم الشمال الأفريقي يبحثون عن أية وسيلة تمكنهم من بسط نفوذهم بشكل دائم على هذه البلاد، لذا شجعوا الهجرة للتغلب على السكان الأصليين، ومن ثم أعطاء هؤلاء المهاجرين الامتيازات على حساب أبناء المغرب الأقصى، إلا أن سياسة الهجرة هذه لم تؤتي أو كلها.

لذا رأت فرنسا أن تجنيس المغاربة هي الوسيلة الأفضل في تحقيق أهدافها، إلا أن المغاربة رفضوا الفرنسة والاندماج مع غيرهم. ونتيجة للنظريات والآراء التي صدرت بحق القبائل البربرية القاطنة في الشمال الإفريقي وتحديداً في بلاد المغرب الأقصى، والتي اختلفت في تحديد أصولهم وانتمائهم العرقي والاجتماعي، وجدت فرنسا في ذلك منفذاً يسيراً لأجل تطبيق سياستها الرامية إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي، إذ أدعى الفرنسيون أن أسلام البربر المغاربة، ماهو إلا أسلام سطحي وأنه لا سلطة له على نفوسهم وإنهم ألد أعداء العرب والشريعة الإسلامية، وهكذا أخذت فرنسا تضع المقترحات التي تؤكد على ضرورة إبعاد البربر عن أبناء الشعب المغربي وحكومته وذلك عن طريق فتح المدارس الفرنسية التي يحظر فيها تعلم مبادئ الإسلام واللغة العربية وإغلاق الكتاتيب القرآنية في مناطق القبائل البربرية وعرقلة وصول الوعاظ المسلمين إليها وتشجيع التبشير المسيحي في المناطق التي تقطنها هذه القبائل. وفتح مراكز المساعدات الفنية والمالية لأعضاء الجمعيات التبشيرية للقيام بمهامهم على أتم وجه. وما أن تحقق لها ذلك حتى أخذت تعطي لسياستها هذه صيغة رسمية عن طريق إصدارها الظهائر البربرية، مستغلة بذلك سيطرتها على البلاد وبخاصة بعد عقدها معاهدة الحماية عام 1912. لم يقف الشعب المغربي مكتوف الأيدي أمام هذه السياسة، بل تصاعد النضال الوطني

والذي شمل الكفاح المسلح، فضلاً عن تشكيل الجمعيات السرية وعقد الندوات والاتصال بسلاطين المغرب الأقصى وتعزيز صلاتهم بأبناء القبائل البربرية وذلك لأجل الحفاظ على وحدة البلاد حتى تحقق لهم ذلك باستقلال بلادهم.

أولاً: البدايات الأولى للسيطرة الفرنسية على المغرب الأقصى 1894-1912

حافظ المغرب الأقصى على استقلاله حتى أوائل القرن العشرين، إذ بقي البلد مستقلاً ولقرون طويلة، فلم تتدخل أي من الدول الأوروبية في شؤونه الداخلية أو الخارجية ولم يخضع حتى للسيطرة العثمانية، إذ توقف توسع الأخيرة عند أيلة الجزائر[1] ولعل السبب في ذلك يعود الى ظروف دولتهم الداخلية، فضلاً عن تدهور أحوال أيلة الجزائر نفسها[2].

وينبغي أن نشير هنا، إلى أن سبباً آخر قد ساعد هذه البلاد على أن تحتفظ باستقلالها ويكون عائقاً أمام تقدم العثمانيين للسيطرة عليها، ذلك أن الدولة (العلوية)[3] والتي حكمت البلاد منذ عام 1640، كان سلاطينها قد تلقبوا بلقب (أمير المؤمنين)، إذ أنهم اتخذوا من هذا اللقب مبرراً لرفضهم الخضوع إلى السلاطين العثمانيين، باعتبار أن السلطان العلوي أحق بالطاعة، لأنه ينتسب إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم)، فضلاً عن رغبة المغاربة في زعامة العالم الإسلامي[4].

أن هذا الاستقلال الذي نعمت به المغرب الأقصى في كنف الدولة العلوية لم يستمر طويلاً، نتيجة لتوجه أنظار الدول الأوروبية نحو هذه البلاد، سيما بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830[5]، إذ أخذت التدخلات الأجنبية تزداد في شؤون البلاد وأصبح للدول الأوروبية الكثير من الامتيازات وبخاصة في عهد السلطان (عبد العزيز)[6] والذي حكم البلاد بين عام 1894-1907[7]، ونتيجة لصغر سن الأخير تدهورت أحوال البلاد وبخاصة الاقتصادية منها، إذ خضع السلطان للوصاية لحين بلوغه سن الرشد التي تؤهله لحكم البلاد، اضطرت الحكومة المغربية إلى معالجة هذا التدهور عن طريق القروض المالية من الدول الأوروبية، والتي كانت ذات فوائد عالية جداً[8]. ولابد من الإشارة هنا أن المغرب عجزت عن تسديد هذه القروض الباهظة مما هيأ المجال الواسع لهذه الدول للتدخل في شؤون البلاد الداخلية وفرض سياستها عليه بما يحقق أهدافها الخاصة.

بداً واضحاً أن فرنسا كانت أكثر الدول سعياً للهيمنة على المغرب الأقصى، ويبدو أن السبب في ذلك الاهتمام، يعود إلى رغبة فرنسا لمنع الإمدادات التي كانت تصل إلى الثوار في

الجزائر عن طريق المغرب الأقصى، فضلاً عن جموحها المستمر في بسط نفوذها على كافة أقطار المغرب العربي[9].

وبعد أن وطدت فرنسا قدمها في المنطقة، أخذت تعمل لعقد الاتفاقيات الثنائية مع بقية الدول الأوروبية[10] إذ عقدت اتفاقاً مع الحكومة الايطالية في عام 1902 ومع بريطانيا في عام 1904، كما عقدت اتفاقاً آخر مع الحكومة الاسبانية في العام نفسه، وقد حملت هذه الاتفاقيات في طياتها المساومات الاستعمارية، لغرض سلب ثروات الشعوب المغلوب على أمرها[11].

ما كادت تعقد هذه الاتفاقيات، حتى توجس السلطان عبد العزيز الحنيفة منها، لهذا طلب من هذه الدول عقد مؤتمر (الجزيرة الخضراء)[12] في 16 كانون الثاني 1906، إلا أن فرنسا استمرت في سياستها الاستعمارية في المغرب الأقصى، إذ أرسلت في العام نفسه قطعاً من أساطيلها للقيام بمناورة بحرية بالقرب من مدينة طنجه المغربية، وبعدها زحفت جيوشها نحو مدينة وجدة عام 1907 ثم استمرت حتى نزلت جيوشها الدار البيضاء في العام نفسه[13].

وما أن حل عام 1911، حتى تمكنت فرنسا من احتلال مدينة فاس، ويعود السبب في ذلك، أن السلطان عبد الحفيظ[14] وبعد أن تسلم الحكم أثر تنازل السلطان عبد العزيز، لم تعترف فرنسا في بادئ الأمر بحكم السلطان عبد الحفيظ، لذا عمد إلى مفاوضتها، لغرض تثبيت حكمه، قبلت فرنسا هذه المفاوضات إلا أنها قيدت السلطان عبد الحفيظ بمجموعة التي جاءت في مقدمتها الاعتراف بمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، فضلاً عن ترك سياسة الجهاد ضد الفرنسيين[15] وتمكنت فرنسا من أجبار السلطان عبد الحفيظ على قبول مدربين فرنسيين تكون مهمتهم تدريب الجيش الفرنسي، علاوة على ذلك تعيين أحد المهندسين الفرنسيين مستشاراً للسلطان تكون مهمته تولي متابعة الإشغال العامة للحكومة المغربية، كذلك ضمنت فرنسا عدم انسحابها من الدار البيضاء إلا بعد دفع نفقات الاحتلال[16].

أثارت هذه الاتفاقات مع السلطان عبد الحفيظ حفيظة الشعب المغربي، الذي أصبح على قناعة تامة، بأن جميع شؤون المغرب السياسة والاقتصادية، فضلاً عن قواته العسكرية، أصبحت تحت تصرف الحكومة الفرنسية[17]. ازدادت المعارضة الشعبية لسياسة السلطان عبد الحفيظ، والذي زاد منها عدم رضى أبناء المغرب الأقصى على سياسة (الجلاوي باشا)[18]، الذي كان من مؤيدي الاستعمار الفرنسي ورجالاتهم المعروفة في المغرب الأقصى حتى أنهم أطلقوا عليه لقب (النمر الأسود).

تمكنت القبائل المتحالفة من السيطرة على مدينة فاس في 26 آذار 1911، وتوالت تحركاتهم حتى وصلوا مدينة مكناس[19] ونودي بالمولى (الزين) وهو شقيق السلطان عبد الحفيظ سلطاناً على البلاد. على أثر هذه التطورات استنجد السلطان عبد الحفيظ بالقوات الفرنسية، لغرض بسط سلطته على البلاد. لم تتوانى فرنسا في هذا الطلب، إذ هيأت جيوشها واستطاعت من دخول مدينة فاس في العام نفسه، وهكذا تحركت اسبانيا هي الأخرى نحو المغرب الأقصى، إذ دخلت مدينة العرائش والقصر الكبير، وبعدها حصل اتفاق بين ألمانيا وفرنسا حول مدينة أغادير[20].

ساعدت الأوضاع المضطربة في داخل المغرب الأقصى على تدخل الدول الأجنبية وبخاصة فرنسا، إذ تمكنت من أجبار السلطان عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية عام 1912، والتي بموجبها أصبحت فرنسا الممثل دون منافس لبلاد المغرب الأقصى[21].

حملت معاهدة الحماية في طياتها العديد من البنود التي كبلت المغرب الأقصى وجعلت منها بلداً خاضعاً للسيطرة الفرنسية. بعد أن حافظت على استقلالها لفترات تاريخية طويلة. وينبغي أن نشير هنا إلى بعض بنود هذه المعاهدة، إذ أكدت على اتفاق الحكومة الفرنسية وسلطان المغرب الأقصى حول أنشاء نظام جديد يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية[22] وفي نظرة فاحصة لهذا البند نجد أن هذه الإصلاحات التي أكدت عليها المعاهدة، ما هي إلا محاولات من لدن فرنسا لغرض أيجاد المنافذ التي تسمح لها بتعزيز وجودها وتطبيق سياستها البربرية الرامية إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي ومن ثم تسخير كل إمكانياته العسكرية والاقتصادية لصالحها.

كذلك أرغمت فرنسا وبموجب أحدى بنود هذه المعاهدة السلطان عبد الحفيظ على السماح لفرنسا بالسيطرة عسكرياً على أية منطقة عندما ترى ذلك ضرورياً، كما تعهدت فرنسا بالدفاع عن المغرب الأقصى، اذا ما تعرض لأي خطر خارجي، وبموجب هذه المعاهدة أصبح المقيم الفرنسي هو الوسيط بين السلطان والنواب الأجانب، فضلاً عن تأكيدها بأن يقوم الدبلوماسيون والقنصليون الأجانب بتمثيل المغرب وحماية رعاياه في الخارج، وتعدى الأمر إلى عدم قيام السلطان المغربي بمنح أي امتياز لأي دولة أوروبية، إلا بعد موافقة فرنسا[23].

ما أن عقدت هذه المعاهدة، حتى خضع المغرب الأقصى إلى السيطرة الفرنسية والتي أخذت منها مبرراً في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية والتي كان في مقدمتها السياسة البربرية،

والتي أرادت فرنسا وعن طريقها شق وحدة الصف المغربي من أجل أضعاف البلاد وأحكام سيطرتها على كافة بلدان المغرب العربي.

ثانياً: البربر أصلهم واستقرارهم في المغرب الأقصى

1. أصل البربر

تناول العديد من الباحثين مسألة البربر وأصلهم ومن أين نزحوا واستقروا في بلاد المغرب العربي، ولهذا وضعت العديد من النظريات في هذا المجال كان في مقدمتها، النظرية الأوروبية، إذ أكد أصحابها بأن أصل البربر هو هندي أوروبي، فهم جزء من الجماعات القديمة التي قدمت من شبه القارة الهندية مروراً ببلاد فارس والقوقاز، ثم أخذت هذه الأقوام تنتشر في أرجاء أوروبا والبعض منهم أتجه نحو الشمال الإفريقي عن طريق اسبانيا، وقد استند أصحاب هذه النظرية على بعض الأثريات في تثبيت أرائهم والتي شملت المقابر (الميغالية) ذات الإشكال المتنوعة مثل المصاطب المكونة من الأحجار الكبيرة والمقابر المستديرة وغيرها والتي وجدت في تلك المناطق التي مرت بها هذه الأقوام على طول خط هجرتها[24].

ومن الاستدلالات الأخرى التي اعتمدها أصحاب هذه النظرية التشابه اللغوي بين الأقوام الامازيغية ولغة الوندال الجرمانية التي جاءت مع القوات الرومانية والوندال الذين دخلوا هذه المنطقة أثناء حروب التوسع، كما ذهب بعض أصحاب هذا الرأي إلى أن أصل البربر من نسل الغاليين أو الجرمان، الذين قدموا إلى الشمال الإفريقي مع الرومان[25]، بينما عدهم البعض من أصل اسباني وتحديداً من أصول الباسك[26].

ولابد من الإشارة هنا أن أول من اعتمد هذا الرأي الباحث الفرنسي جيزن (L. de Gezeen)، في عام 1885، ثم تبعه الألماني جيبلز (Gabelenz-Vonderce) في عام 1894، وقد عزز هذا الطرح المقالات التي كتبها الباحث ماك روفسكي (Mukarovsky. Hansc)، والتي أكد فيها "أن لغة سبقت البربر أطلق عليها اسم اللغة الموريتانية انتقلت من الصحراء، إذ كان يعيش البربر الطوارق، إلى بلاد الباسك في اسبانيا وأن بقايا هذه اللغة هو ما يشكل الموروث اللغوي المشترك بين الباسك والبربر، فضلاً عن التشابه في أسلوب الكتابة الباسكية ونظام الكتابة الليبية القديمة"[27].

إلى جانب هذه الأدلة، استندت نظرية الأصل الأوروبي على الرأي القائل بوجود معبرين بين القارتين الأوروبية والإفريقية، أحدهما يتصل بجبل طارق والآخر يتصل بتونس عن طريق

صقلية الواقعة إلى جهة ايطاليا، هكذا بقيت هذه الفكرة متداولة لحقبة زمنية طويلة، إلا أن الأبحاث الجيولوجية والمتعلقة بالرسوبيات البحرية، فندت هذه الآراء، إذ لم تكن هناك معابر أرضية حتى في العصر الجليدي الأخير، إذ كانت كميات المياه في المحيطات والبحار أقل، وعندما دخلت المرحلة التي ازدادت فيها الأمطار، ساهمت بذوبان الكثير من الثلوج وبالتالي رفعت مستوى المياه في المحيطات، وينبغي الإشارة هنا، أن الذي يراد تثبيته، هو أن الصلة بين أوروبا وأفريقيا لم تكن موجودة في فترة العصور الجليدية[28].

أن نظرية الأصل الأوروبي روجت لها فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت ترى الحكومة القائمة آنذاك "أن الدمج ليس في الوسع نجاحه، إلا إذا كان للبربر مع الأوروبيين أصل مشترك مهما كان قديماً"[29].

والذي نؤكده هنا، أن الاستعمار الفرنسي كان يبحث دائماً عن أي شيء يجد له مسوغاً من أجل شق وحدة الصف المغربي، وذلك لأجل تعزيز تواجده على هذه الأرض.

أما الرأي الثاني في أصل القبائل البربرية، فيؤكد أصحابه، أن البربر هم سكان الشمال الإفريقي الأصليون ولم يهاجروا إليها من أي منطقة أخرى، وقد اعتمدوا في ذلك على بعض التنقيبات الانثروبولوجية[30].

ويذهب آخرون إلى الأصل العربي في نسب البربر، إذ أكدوا أن البربر نزحوا بسبب الحروب أو التقلبات المناخية، ويؤكد لنا الباحث محمد علي مادون في كتابه (عروبة البربر) قائلاً " وتتابعت القرون والعصور على مملكة سبأ وملوكها حمير حيث بلغت أوج عظمتها... في عصرها الخامس 1230–900ق.م بسبب فتوحاتها الواسعة التي قام بها أول ملوك ذلك العصر وهو (الحارث ذورياش) الرايش وبتتويجه 1230ق.م بدأ التقويم الرايشي لتاريخ نقوش سبأ (التبابعة)... وقد استمر التوسع الذي بدأ في عهد الحارث الرايش، استمر في عهد أبنه(بور ذي المنار) الذي قاد مع أبنيه (ذي الاذعار بن ذي المنار وافريقس بن ذي المنار)، غزوات وفتوحات توطينية واسعة شملت الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وامتدت إلى أقاصي شمال إفريقيا حيث يذكر المؤرخون أن افريقس بن ذي المنار بني فيها مدينة حملت اسمه (افريقس) ومنها جاء اسم (إفريقيا) الذي أصبح فيما بعد علماً للقارة السوداء التي كانت تسمى (كوش)، كما في النقوش الفرعونية والنصوص التوراتية والعجمية لتلك العصور وتسمى (ملوخا)، كما في النقوش العربية والبابلية والآشورية ووثائق تل العمارنة بعهد ذي المنار وابنه ذي الاذعار...

وذكر المؤرخون أن افريقس وطنّ بتلك الجهات قبائل عربية كانت معه من كنعان وحمير، وأنها تبربرت في عصور لاحقة وقيل لهم البربر فيما بعد"[31].

كذلك أكدت بعض الوثائق التاريخية والتي أوردها لنا الباحث محمد علي مادون، أن البربر هم قوم من العرب، إذ جاء فيها "اختلف في نسبهم يقصد [البربر] كثيراً فذهبت طائفة من النسابين إلى أنهم من العرب قيل أنهم أوزاع من اليمن وقيل من غسان وغيرهم تفرقوا عند سيل العرم وقيل خلفهم أبرهه ذو المنار تبع اليمن حين غزا المغرب وقيل من ولد لقمان بن حمير بعث سرية من أبنائه للمغرب فعمروه... وقيل من لخم وجذام نزلوا فلسطين ثم أخرجهم منها أحد ملوك الفرس (قورش أو بختنصر) في القرن السابع ق.م، فلجؤوا إلى مصر فرفضهم ملوكها ومنعوهم من نزولها وذهب بعضهم إلى أنهم من ولد لقشان بن إبراهيم الخليل [عليه السلام] وذكر الحمداني أنه من ولد بر بن قيدار بن إسماعيل أرتكب معصية فطرده أبوه وقال (البر – البر)، أذهب يا بر فما أنت بر"[32].

كما أن تسمية البربر أطلقت على اسم جزيرة في اليمن اسمها بربرة والتي تحتفظ باسمها حتى اليوم والتي لا يزال موقعها عند باب المندب[33].

ويذكر الهمداني في كتابه (الإكليل) قائلاً "بأن قبائل صنهاجة وكتامة وعهامة ولواته وزنانة تنتسب إلى بنو مرة بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن جيدان بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان"[34].

لقد أهتم العديد من الباحثين في دراسة المفردات اللغوية ودرجة تشابهما مع الكثير من المفردات التي ينطق بها سكان اليمن والجزيرة العربية، فضلاً عن تشابه العديد من الأغاني والنوطات الموسيقية في بعض المناطق اليمنية وأغاني وموسيقى البربر، ومن الذين تصدوا لدراسة هذا المجال هما العالمان روبرت لخمان (R. Lakman) في عام 1922 وهانس هلفترس (H. helrertes)، الذي ظهرت دراسته بين عام 1933–1935، إذ وجدا تشابهاً كبيراً في أغنيتين يمنيتين مع أغاني البربر، أحداهما من محافظة صنعاء والثانية من منطقة بني مطر، وبعد مقارنتهما وجد فيهما تشابه كبير في الايقاعات والترنيحة البربرية، وقد أكد هؤلاء العلماء أن هذا التشابه لا يحدث بصورة عفوية، بل هناك علاقة وثيقة بين البربر واليمنيين، والتي تظهر بوضوح تام في طرق أدائها وألحانها[35].

ومع وجود هذه الأدلة على النسب العربي للبربر، إلا أن هناك الكثير من يرفض هذا الآراء ويؤكد بأن العرق الامازيغي هو أحد الأعراق القديمة وأنه قد سبق الوجود العربي، وذلك

استناداً إلى الدراسات التي تثبت بأن أقدم الشعوب فوق الأرض هي 32 شعباً، كان البربر أحدهم ولا وجود للعرب آنذاك، ويشير الباحث الفرنسي (ديرل بلانك) **Drelyl Blanc** "أن العنصر البربري قد تألف من عناصر غير متجانسة أنضم بعضها إلى بعض في أزمنة تاريخية مختلفة وتفاوتت درجة تمازجها. ويبدو من الصعب تحديد الفرع الذي ينتسبون إليه ومن أين أتوا"[36].

ثالثاً: الموقف الفرنسي من القبائل البربرية في المغرب الأقصى

1. دور الإقامة الفرنسية في ترسيخ السياسة البربرية

لاشك أن الإقامة الفرنسية ومنذ عام 1912، كانت هي الممثل الشرعي للحكومة الفرنسية في بلاد المغرب الأقصى، ولهذا أدى من تولى منصب (مقيم) دوراً كبيراً وبارزاً في ترسيخ السياسة البربرية، والتي هدفت من خلالها فرنسا شق وحدة الشعب المغربي.

ومن هنا أدى المقيم الفرنسي ليوتي **(Luity)**[37] دوراً مهماً في هذا الجانب، إذا أشار التقرير الذي نقله لنا مارتي **(Marty)** وهو أحد مستشاري وزارة العدل الفرنسي في كتابه (مغرب الغد) إلى السياسة التي رسمها المقيم ليوتي لتنفيذ الأهداف التي تطمح لها فرنسا ومدى امتعاض الأخير من الاخطا التي ارتكبها أحد الموظفين الذين عينهم رئيس مكتب الاستعلامات لغرض تعليم قبائل (آية مسروح) البربرية، اللهجات البربرية التي كانوا يجهلونها، إذ ظن هذا الموظف أن واجبه أحياء العلائق المندثرة بين العرب والبربر، وعندما لم يجد أشخاص يجيدون هذه اللهجة في هذه القبائل، اعتمد اللغة العربية في أداء واجبه المكلف به. مما سهل على هذه القبائل معرفة الدين الإسلامي، لهذا جاء في تقرير ليوتي "أن المصلحة الفرنسية تقضي أبعاد البربر عن دائرة الإسلام وليس تعليمهم مبادئه"[38].

من هنا يتضح لنا مدى الأهمية الإستراتيجية التي كانت تطمع إليها فرنسا من خلال تنفيذ السياسة البربرية، وكيفية استخدام أساليبها التي تعمل إلى تغيير إيديولوجية البربر التي كانت تكمن في اعتزازهم باللغة العربية والدين الإسلامي وتعايشهم مع بقية أبناء المغرب الأقصى عبر فترات طويلة من التاريخ.

والذي لابد من الإشارة إليه، أن العديد من المفكرين والمثقفين الفرنسيين قد استنكروا هذه السياسة، إذ وجدوا فيها، أمراً يخالف ما كانت تعلنه من مبادئ الحريات والاهتمام بحقوق الشعوب، إذ أكدوا أن استمرارها بهذه السياسة، ما هو إلا رغبة منها بتمزيق وحدة الشعب المغربي ومن ثم التحكم به ورسم سياساته الداخلية والخارجية، بما يتفق ومصالحها الخاصة[39].

ينبغي القول هنا أن فرنسا اهتدت إلى هذه السياسة بعد فشل الأساليب التي استخدمتها سابقاً ومنها سياسة (الفرنسة)، إذ أن هذه السياسة قد زادت من تلاحم أبناء الشعب المغربي وتعلقهم بمبادئ الدين الإسلامي[40].

2. مظاهر تطبيق السياسة البربرية في المغرب الأقصى

أ. أحياء الأعراف البربرية[41]:

أقدمت فرنسا على أحياء بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتواجدة بين هذه القبائل، إذا أرادت فرنسا اتخاذها وسيلة لدمجها مع القانون الفرنسي ليعود إليها البربر بدلاً من الشريعة الإسلامية[42].

ولما كانت سيطرة الحكومة المغربية ضعيفة أو معدومة في بعض الأحيان على القبائل البربرية، فضلاً عن قلة العلماء والفقهاء بين أبناء هذه القبائل، لذا لجأت في حل قضاياها إلى وضع أعراف تخول رؤساء قبائلهم استخدامها دون الحاجة إلى سجون أو أية قوة عسكرية، وقد وضعت كل قبيلة ما كانت تراه مناسباً من هذه الأعراف لحل قضاياها وخصوماتها. وينبغي الإشارة هنا، أنه قد برزت بعض الأعراف المخالفة للشرع الإسلامي في المعاملات وتنظيم الأحوال العامة[43].

ومن الأهمية أن نذكر بعض العادات والتقاليد لبعض القبائل البربرية، مثل قبائل (آيت أحند، آيت شمخان، آيت مكليد، آيت إسحاق)، وقد اتخذتها الحكومة الفرنسية ذريعة لتنفيذ سياستها البربرية، ومن هذه الأعراف، أن المرأة تباع كما تباع أية سلعة في الأسواق، وغالباً ما تباع النساء بالبقر أو الغنم أو الدراهم، وإذا ما هربت المرأة المباعة إلى أهلها فأنه يتم استرجاعها إلى من اشتراها، وإذا هربت إلى جهة لا يعلم بمكانها، فأن أهلها ملزمون بإرجاع ثمنها، كذلك أن المرأة في الأعراف البربرية لا تراث وإنما تورث ضمن التركة، فضلاً عن الزاني لا يعاقب إلا بدفع الأرض وقدرة ستة ريالات[44] وكبش ولهذا اتصلت الحكومة الفرنسية بهذه القبائل، بعد أن وجدت عندها أعرافاً وتقاليد بربرية، كما شاهدت الحكومة الفرنسية أن هذه الأعراف تختلف تماماً عما هو موجود لدى العرب المسلمون، لذا سعت جاهدة لأحيائها ومن ثم سن القوانين المناسبة لها، بعد أن جندت لهذا الغرض بعض رجالاتها والذين يأتي في مقدمتهم جورج سوردون (Goreg Sordan)[45] لغرض تحقيق أهدافها.

وكتب أحد موظفي الإقامة العامة في المغرب الأقصى مقالاً جاء فيه "يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية في مدارس البربر، ويجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام"[46].

ويبدو أن الفرنسيين قد تناسوا الدور الذي أداه البربر في نشر الدين الإسلامي وقيام العديد من دول المغرب الأقصى على أساسه كالمرابطين والموحدين. بل أن البربر كانوا وعبر حقب تاريخية طويلة هم المحافظين على الدين الإسلامي وأسس تطبيقه في هذه البلاد.

ب. محاربة التعليم العربي الإسلامي

من الأهداف التي كانت فرنسا تطمح إليها في المغرب الأقصى، نشر الثقافة الفرنسية وذلك عن طريق تعلم اللغة الفرنسية، ولهذا فتحت العديد من المدارس التي أخذت على عاتقها نشر اللغة الفرنسية واللهجة البربرية، لغرض محاربة اللغة العربية التي تعد لغة القرآن الكريم وبالتالي محاربة الدين الإسلامي[47].

وقد ذكر لنا المؤرخ الفرنسي ريبو في كتابه (الجماعات القضائية البربرية) ما نصه "إذا تركنا هؤلاء البربر يستعملون العربية فأنهم سيصيرون مسلمين، وما معنى الإسلام؟ معناه إيقاف تقدمنا والوقوف في وجه مدنيتنا"[48].

نستدل من التصريح أعلاه، مدى رغبة فرنسا في أحياء الأعراف البربرية، لما يحقق لها توطيد سياستها الاستعمارية والتي تقوم على شق وحدة الشعب المغربي وأبعاده عن الولاء لحكومته المغربية آنذاك.

أعاد لنا المؤرخ فكتور بيكية في كتابة (الشعب المغربي أو العنصر البربري) رغبة فرنسا وتأكيدها في تطبيق السياسة البربرية قائلاً " لما دخل العرب أفريقيا عربوا السهولة وانتشرت لغتهم فيها وحلت محل البربرية ولم يبق من البربر محافظاً على لغته إلا الجبليون، فهل يبقون كذلك؟ الجواب نعم، لأننا لما حفظنا للقبائل الجزائرية حالهم اتخذوا اللغة الفرنسية بدلاً من العربية ولابد لبربر المغرب أن يتبع تلك الخطة، ومن الواجب علينا أعانتهم على ذلك، وعليه فلنتجب الفقهاء الذين تحتاج إليهم الجماعة والكتاب والمدرسون يجب أن يكونوا برابرة لأن من استعملناه من الجزائريين العرب في التدريس نشروا العربية والقرآن"[49].

وجاء في كتاب (السياسة الصريحة)[50] للكاتب الفرنسي أدنيو (**Adneye**) ما نصه " أنترك المغرب على ما هو عليه من طول سياسته الذي تتوارد عليه جميع الحوادث السياسية أم لا؟ بلى، لكن لا نعطيهم من العلم والمعارف إلا ما يكون لهم كافياً ليرضوا بمقامنا إلى جانبهم إلى الأبد وإذا فعلنا وبالغنا في تعليمهم فإنما نحن جالبون على أنفسنا خطراً عظيماً يقف بوجه مهمتنا هنا"[51].

يتبين لنا أن فرنسا كانت تسعى وبكل وسائلها من أجل تنفيذ سياستها البربرية وذلك لأنها كانت تجد فيها وسيلة مهمة في تحقيق أهدافها.

كذلك أن المدارس البربرية الفرنسية تهدف إلى خلق جيل من البربر متأثر بالثقافة الفرنسية، من خلال تدريسهم العديد من المواد تخص مادتي التاريخ والأدب، إذ كانت هذه المواد تمجد قوة وعظمة وتفوق التاريخ الفرنسي، وفي الوقت نفسه تظهر للبربر مدى تخلف المغرب وفوضيته لغرض خلق حالة من الزعزعة بتاريخ البلاد.

ج. محاربة القضاء الشرعي المغربي

كان من الأهداف الفرنسية الرئيسية منذ إعلان حمايتها على المغرب الأقصى، هو محاربة السلطة القضائية ومن ثم ضرب القضاء الشرعي الإسلامي، ولذا دعت وبموجب النص الأول[52] من معاهدة الحماية الى تجريد السلطان من سلطته القضائية)[53].

ولهذا عملت فرنسا جاهدة على إخراج القضاء الشراعي من سلطة الدولة المغربية فلم يعد القضاة موظفين يتقاضون رواتبهم من الدولة، بل أصبحوا يتقاضون أجورهم في المدن من ربح الأوقاف الإسلامية وفي البوادي يأخذون أجورهم من المتقاضين[54].

وهكذا أجلست فرنسا إلى جانب قضاة الشرع حاكم فرنسي يتولى مهمة الفصل بين المتخاصمين في القضايا الشرعية، ويتخذ لنفسه حق التدخل في كل قضية من القضايا الشرعية ولا يعد رأي القاضي إلا رأياً استشارياً وثانوياً، كما أن هذا الحاكم لا يحتاج إلى القاضي أو عند توقيع الحكم، وبهذا أفقدت السلطة الفرنسية استقلال القضاء الإسلامي[55] وفي هذا الصدد يؤكد لويس بارنو (**Lwas barnw**) في كتابه (ليوتي والمغرب) قائلاً "أن فرنسا استطاعت تطهير القضاء الإسلامي، وأنها وصلت إلى تحديد سلطاته بالمقياس الذي يسمح به القرآن"[56].

وبموجب هذا، ألغت فرنسا المحاكم الشرعية من عشرين قبيلة بربرية من أكبر القبائل وأكثرها عدداً ومنعت أنشاء المحاكم القضائية في القبائل البربرية التي يتم إخضاعها للسلطان، بل قامت بطرد القضاة الشرعيين المتواجدين بها[57].

وبهذا حولت فرنسا سلطة السلطان الشرعية ونفوذه الديني من سلطة فعلية إلى سلطة اسمية وهمية ونالت من سلطة القاضي ووظيفته وحصرتها في الأمور المتعلقة بأمور الزواج في حين أن السلطة الفرنسية في ذات الوقت كانت تحيك مؤامرة لغرض فصل البربر نهائياً عن الشرع الإسلامي. ولما تمكنت فرنسا من تطبيق أساليبها السابقة، أقدمت على أعلان ظهائرها البربرية بدأ من عام 1914 حتى عام 1930.

رابعاً: ظهير 11 أيلول 1914:

أن الغرض الأساسي من ظهير 11 أيلول، الذي صدر عام 1914، هو تثبيت السياسة البربرية، التي كانت فرنسا تطمح لتحقيقها في بلاد المغرب الأقصى، إذ تمكنت فرنسا وعن طريق أساليبها الاستعمارية أن تؤكد وعلى لسان السلطان المغربي (يوسف بن الحسن)[58] أنه لا يزال يوجد في المغرب الأقصى جنس يسمى (الجنس البربري)، لكي تتمكن من أيجاد المبررات وتجعل سياستها سياسة واقعية، بينما يؤكد علماء الانثروبولوجي أنه ليس في المغرب الأقصى، إلا عنصراً واحداً هو وليد العنصرين العربي – البربري المكون منهما. ومن جانب آخر، أكدت فرنسا وعن طريق هذا الظهير، أن هناك قوانين بربرية تخالف القوانين الإسلامية تمام المخالفة، بينما نجد الكثير من الباحثين والمؤرخين، قد أكدوا أن الإسلام هو القانون الأساسي لبلاد المغرب الأقصى وأن المجتمع المغربي كان له الدور الكبير في نشر الدين الإسلامي في أوروبا وأفريقيا، كما أشار هذا الظهير، الى أن المغرب الأقصى لم يعرف حكومة حقيقية منذ القدم، وأنها لم تكن دولة في أي يوم، وأن المغرب ليس إلا مجموعة من القبائل يحارب بعضها بعضاً، كما أن سكان المغرب الأقصى لم يعترفوا في يوم من الأيام بحكومة السلطان[59].

في خضم هذه التصريحات الفرنسية، أكد هذا الظهير أن لفرنسا الدور الكبير في إخضاع هذه القبائل البربرية لسلطتها، كما عدت فرنسا هذه القبائل، ما هي إلا قبائل جديدة أخذت تنظم يوماً بعد آخر إلى الدولة المغربية[60].

وما أن أكملت فرنسا أعداد ظهيرهاا حتى أعلنت عن سياستها والتي جاءت على لسان السلطان يوسف بن الحسن "نظراً إلى أن قبائل جديدة تنظم يوماً فيوماً إلى الإمبراطورية المغربية بفضل الأمن والسلام ونظراً إلى أن هذه القبائل من الجنس البربري لها قوانين وعادات خاصة تستعمل عندها منذ القدم ولها بها تعلق شديد، ونظراً إلى أنه يلزم الخير رعايانا والطمأنينة ايالتنا السعيدة رعاية الحالة العرفية التي تدير هذه القبائل، أصدر السلطان أمره. الفصل الأول: قبائل العرف البربري تكون محكومة ومنظمة طبق قوانينها وأعرافها الخاصة تحت مراتبة السلطان وتبقى محكومة ومنظمة كذلك. تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (رئيس الوزراء) بالاتفاق مع الكاتب العام للحكومة الشريفة. تعتبر شيئاً فشيئاً وحسب الحاجة أولاً: القبائل التي تدخل في دائرة العرف البربري. ثانياً: نصوص القوانين والتنظيمات التي تطبق على قبائل العرف البربري"[61].

ويؤكد لنا ريبو في كتابه (الجماعات القضائية البربرية)، رغبة فرنسا في تمزيق وحدة الشعب المغربي وأحيائها للعادات والتقاليد البربرية قائلاً " أن ظهير 11 أيلول 1914، له أهمية عظمى وهذا الظهير مأخوذ من السلطان نفسه، وقد وضع مبدأ عدم أسلام القبائل البربرية، وهذا نجاح عظيم لم يأخذ به أغلب السلاطين السابقين فسلاطين المغرب بصفتهم زعماء دينيين قبل كل شيء كانوا يفرضون تطبيق القانون الإسلامي على جميع الأهالي الخاضعين وتاريخ المغرب لا يذكر إلا استثناءات نادرة أهمها ما قام به المولى الحسن بتزينت في سنة 1885، إذ أخذ مجموعات أعراف القبائل البربرية في سوس، وبعد أن وثق من أن تلك المجموعات لا تحتوي على أي شيء يناقض مبادئ القرآن سمح بتطبيقها تطبيقاً رسمياً، فهذه السابقة الشهيرة من آخر سلاطين المغرب العظماء، هي التي سمحت لابنه المولى يوسف أن يوقع دون كثير من الصعوبات ظهير 11 أيلول 1914"[62].

أن ظهير عام 1914، قد وضع اللبنات الأولى للسياسة البربرية، التي وجدت فيها فرنسا خير وسيلة لتثبيت نفوذها في داخل المغرب الأقصى.

وفي عام 1915 أقدم المقيم الفرنسي ليوتي بتأليف (لجنة خاصة للأبحاث البربرية)، وقد حددت مهام هذه اللجنة بجمع الأبحاث التي تخص القبائل البربرية في جميع المغرب، وذلك لغرض الخروج بنتائج تساعد الحكومة الفرنسية على تنظيم هذه القبائل لأجل إدارتها بشكل يحقق السياسة البربرية[63].

ومن الأمور التي قررتها هذه اللجنة، أنها قسمت البربر إلى ثلاثة أقسام العنصر البربري الخالص الذي بقي محتفظاً بلهجاته البربرية وقد قدرت أعدادهم بحوالي المليون والنصف ومنهم بربر الريف والأطلس الأعلى والأطلس المتوسط، أما الصنف الآخر فهي القبائل المغربية المستعربة والتي رغبت الإقامة العامة بضمها إلى القسم الأول من أجل إدخالها في العرف البربري ونظام السياسة البربرية أما النوع الثالث، فقد شمل القبائل البربرية التي خضعت منذ القدم إلى محاكم القضاء الإسلامي. وكل ما تحتفظ به من العادات والتقاليد تخص القضايا الجنائية فقط وقد قدرت أعداد القسمين الثاني والثالث بحوالي مليونين ونصف. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف من قبل فرنسا. أخذت فرنسا بإصدار القرارات التي تمكن من إخضاع هذه القبائل لإحكام العرف البربري[64].

ولأجل ترسيخ هذه السياسة، أقدم المقيم الفرنسي ليوتي على أنشاء منصب (السكرتير الفرنسي)، للجماعات البربرية، وذلك من أجل أحياء المجالس القبلية، ولابد من الإشارة هنا أن السكرتير الفرنسي هو المدير الحقيقي لهذه الجماعة[65].

وبعد أن تسنى لفرنسا إصدار ظهير عام 1914، والذي أحيى الأعراف والتقاليد القبيلة المنتشرة بين هذه القبائل، أخذت تصدر الظهائر لغرض أحكام تنفيذ هذه السياسة.

خامساً: ظهير 15 حزيران 1922:

جاء هذا الظهير لاستكمال السياسة البربرية التي شرعت بها فرنسا وطبقت بنودها بإصدار ظهير عام 1914، والقاضي بأحياء التقاليد والأعراف القبلية، والتي وجدت فيها عائقاً أمام تطبيق تعاليم الدين الإسلامي، الذي اعتنقه أبناء القبائل البربرية في المغرب الأقصى.

أنطلق هذا الظهير من العرف البربري والذي كان يقضي بأن أراضي أي قبيلة بربرية لا يمكن بيعها للأجانب، كما لا يمكن قبول هؤلاء كملاكين في أي قبيلة بربرية إلا بعد تنازل جميع أبناء هذه القبيلة عن حقهم في أية أرض معروضة للبيع، وحتى وأن تمكن أحد هؤلاء الأجانب من شراء هذه الأرض، فأن العرف البربري يعطي حق استرجاعها لكن أفراد القبيلة متى شاء وبالتالي خروج هذا الأجنبي من دون أن يحصل على أية تعويضات[66].

أن عملية شراء الأراضي لم تكن بالأمر السهل، أمام الأجانب، لهذا أخذت فرنسا تعمل على استئجار هذه الأراضي بعقود لمدة قصيرة، كانت في بدايتها لمدة ثلاث سنوات وبعدها أصبحت لمدة عشر سنوات، حتى وضعت مبرراتها لاستئجار هذه الأراضي لفترات طويلة وصلت حتى التسعة والتسعين عاماً[67].

ولأجل ترسيخ هذا الظهير الخاص بالأراضي المغربية والاستفادة من امتيازاتها ومن ثم ترسيخ وجودها في هذه البلاد. أدعت الحكومة الفرنسية التي سارت في تطبيق سياستها لتحقيق أهدافها، بأن النظام العقاري الخاص بالبربر نظام ناقص وفيه عيوب خطيرة ولهذا لابد أن يمتلك الأوروبيون الأراضي في القبائل البربرية ومن الضروري إصدار نص تشريعي يضمن للأوروبيين حصولهم على تلك الأراضي، لهذا أقدمت فرنسا على إصدارها لظهير 15 حزيران 1922 والقاضي بتمليك الأجانب أراضي القبائل البربرية[68].

وبعد أن تم إصدار الظهير، أقدم المقيم الفرنسي ليوتي على عرضه أمام السلطان يوسف بن الحسن للتوقيع عليه، إلا أن الأخير رأى ضرورة إعلان مبدأ وحدة الشعب المغربي، فضلاً

عن رغبته في بيان موقفه الرافض إلى السياسة البربرية ضد أبناء الشعب، إذ صرح السلطان قائلاً "كل قبيلة دخلت في طاعة الدولة المغربية يجب أن تكون خاضعة للشرع الإسلامي كباقي أطراف المملكة الشريفة"[69].

ويبدو من التصريح الذي أبداه السلطان يوسف، أن الأخير قد أدرك خطورة السياسة الفرنسية التي اتبعتها في البلاد، والتي من نتائجها شق وحدة الشعب المغربي، وأنعكاستها على أضعاف الحكومة المركزية التي يمثلها السلطان في هذه البلاد.

وينبغي الإشارة هنا، أن السلطان يوسف بن الحسن لم يوقع ظهير 15 حزيران 1922، إلا بعد أن أخذ من الحكومة الفرنسية الضمانات القاضية بأن نظام قبائل العرف البربري، ما هو إلا نظام مؤقت، كما اقترح أن يكون عنوان الظهير هو (ظهير تنظيم للبيوعات العقارية لمصلحة الملاكين الأجانب في القبائل غير المزودة بمحاكم لتطبيق الشرع الإسلامي)، وبعد رحيل ليوتي وتعيين المقيم ستيغ بدلا عنه لم يتمكن الأخير من الحصول على شيء من السلطان يوسف يدعم السياسة البربرية[70].

سادساً: ظهير عام 1930

وصلت السياسة الفرنسية إلى مرحلة تمزيق وحدة الشعب المغربي، بعد أن تمكنت من إصدارها للظهائر السابقة، والتي تضمنت محاربة اللغة العربية والعمل على إنشائها المدارس الفرنسية في مناطق القبائل البربرية، لأجل ربط هذه القبائل بالسياسة الفرنسية، كما أنها سعت إلى أحياء العادات والتقاليد البربرية والتي كانت تسعى من خلالها إلى محاربة الدين الإسلامي، بل تعدى الأمر إلى التبشير بالديانة المسيحية في مناطق تواجد هذه القبائل[71].

وعلى وفق ما تقدم جاء ظهير عام 1930 من الإقامة الفرنسية لغرس روح الخلاف بين أبناء الشعب وسلطانهم، بعدما أخذ الشعب يدرك أن السلطان (محمد الخامس)[72] والحماية الفرنسية على طرفي نقيض، إذ أن السلطان لم يكن يمثل الواجهة السياسية للبلاد فحسب، بل تاريخ وعادات وتقاليد البلاد، نظراً لمكانته الدينية[73].

أن هذا الظهير أدارياً في ظاهرة سياسياً في غاياته وأهدافه التي وضع من أجلها، إذ أرادة الإقامة الفرنسية تطبيق الأعراف البربرية المحلية، بدلاً من الشريعة الإسلامية والعمل على توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المناطق البربرية. ومن ثم يحق لها النظر في القضايا التي تحدث في هذه القبائل وإخراجها من نفوذ الحكومة المغربية[74].

أما من ناحية الأهداف السياسية التي وضع من أجلها. فقد كانت واضحة الخطورة والتي تكمن في جعل المغرب الأقصى جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وذلك من خلال الثقافة الفرنسية بين القبائل والتوسع في فتح المدارس التي تدرس فيها اللغة الفرنسية لأجل محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي[75].

وعندما وجدت الإقامة الفرنسية وفي مقدمتها المقيم لوسيان سان (Lusein San)[76] في عام 1930 وقتاً مناسباً لإعطاء السياسة البربرية صيغتها النهائية، أقدمت على إصدار ظهيرها[77]. ويبدو أن هناك جملة من الأسباب ساعدت في إصدار هذا الظهير، كان منها أن هذا الظهير جاء بعد تولي السلطان محمد الخامس الحكم بثلاث سنوات وهو لا يزال في بداية حكمه وليس له من الخبرة في الشؤون السياسية الشيء الكثير، وبخاصة وهو أمام استعمار متمرس في رسم الخطط والسياسات التي تخدم أغراضه، لذا لم يتمكن السلطان من تقدير أغراض ونتائج هذا الظهير.

وفي 16 أيار من عام 1930، أعلنت فرنسا عن ظهيرها وهو يحمل اسم السلطان محمد الخامس، وقد أدى هذا الإعلان إلى أثارة حفيظة أبناء الشعب المغربي، والذي نهض بكافة فئاته رافضاً النهج الاستعماري[78]. توجه أبناء الشعب إلى المساجد وأماكن العلم للتعبير عن رفضهم وقيادة المظاهرات المنددة بهذه السياسة، وقد كان للأمير (شكيب أرسلان)[79] دوراً بارزاً في تأجيج مشاعر أبناء المغرب الأقصى وحثهم على التوحد ضد السياسة الفرنسية الرامية إلى تمزيق وحدتهم.

سابعاً: أثر الظهائر البربرية في تعزيز الوحدة الوطنية

أدت الظهائر البربرية التي أقدمت فرنسا على إصدارها دوراً واضحاً في تعزيز اللحمة الوطنية في المغرب الأقصى، فبعد أن شعر أبناء هذه البلاد بخطورة النهج الاستعماري الفرنسي والثقافي بتمزيق صفوفهم كثفوا عن جهودهم في رفض هذه السياسة متخذين من كل الوسائل سلاحاً لهم في ذلك، فبعد أن صدر ظهير عام 1930، اتجه مثقفوا البلاد ورجالاته الدينية معهم أبناء الشعب إلى الشوارع والساحات مطلقين دعاء (اللطيف)[80] وهو" اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين أخواننا البربر"[81].

ولم يتوقف الأمر عند هذه الاحتجاجات، بل تعدى إلى رفع المذكرات لشخص السلطان محمد الخامس، إذ طالبوا فيها بضرورة إلغاء هذا الظهير، موضحين فيه المخاطر المترتبة عليه، ومشيدين بالدور الواضح لأبناء القبائل البربرية في المساهمة ببناء المغرب الأقصى

والحفاظ على الدين الإسلامي فقد جاء في أحدى هذه المذكرات "أن البربر عماد الدين الإسلامي في هذا القطر، وأنه لم تقم للإسلام قائمة إلا بهم"[82] مؤكدين دورهم وعبر المراحل التاريخية التي حكمت فيها الدولة العلوية المغرب الأقصى في الانضواء تحت راية الإسلام.

ولابد من الإشارة هنا، أن القبائل البربرية نفسها كانت رافضة لهذه السياسة والتي هدفت إلى فصلهم عن أبناء المغرب الأقصى، لذا اتجهت وفود من أبناء تلك القبائل إلى مدينة الرباط، حيث مقر الحكومة المغربية، معلنة تمسكها بالدين الإسلامي والحكم الملكي في البلاد، وقد أقدمت الإقامة الفرنسية على منع الوفود من الوصول إلى القصر الملكي وألقت بالعديد منهم في السجون[83].

يمكن عد الظهير البربري في عام 1930، واحداً من العوامل الرئيسية في توحيد أبناء المغرب الأقصى وتصاعد النشاط الوطني في البلاد، بل تغير أسلوب المقاومة للاستعمار، إذ تحول من المقاومة المسلحة التي مثلتها قبائل الريف والنضال السري إلى العمل السياسي المنظم بصورة علنية.

في خضم هذه التطورات اجتمع أعيان البلاد وعلماؤها للتشاور في اختيار أعضاء (الوفد)[84] الذي مثلهم في تقديم مطالب الشعب إلى السلطان محمد الخامس.

حمل أعضاء الوفد إلى السلطان مجموعة من المطالب التي أكدت احترام نفوذه في المغرب الأقصى، وتثبيت السلطة الدينية والدنوية، كما أكدت هذه المطالب على ضرورة تنظيم المحاكم الفرنسية وتعيين الأكفاء من أبناء البلاد فيها والعمل على توحيد برامج التعليم وتأسيس المدارس في المدن والقرى، على أن تكون اللغة العربية هي السائدة فيها، وإصدار ظهير يؤكد أن البلاد جميعها خاضعة لحكومة السلطان وعدم أعطاء أية لهجة من لهجات البربر صفة لغة رسمية وإيقاف حركة المبشرين بالديانة المسيحية في مناطق القبائل البربرية وعدم التعرض للفقهاء المسلمين ومنحهم حرية التنقل بين هذه القبائل، لأجل إرشاد الناس إلى التعاليم الإسلامية وإطلاق سراح المعتقلين[85].

وبعد أن تمكن الوفد من مقابلة السلطان، أوضح للأخير النتائج السلبية التي يمكن أن يتركها إصدار هذا الظهير وبالتالي التأثيرات على حكومته المركزية مما يسهل عمل الدول الاستعمارية على ربط هذه البلاد بعجلة الاستعمار والتدخل بشؤونه.

استمع السلطان محمد الخامس إلى حديث الأعضاء، عندها وعد باتخاذ الإجراءات التي من شأنها إلغائه وبخاصة بعد إدراكه للأهداف التي أبتغتها فرنسا من وراء إصداره، والجدير بالذكر أن السلطان لم يتمكن من ذلك بسبب معارضة الإقامة الفرنسية لطلبة[86].

ورداً على رغبة السلطان محمد الخامس ومن أجل أضعاف الثقة بين أبناء الشعب وسلطانه، أقدمت فرنسا على توجيه رسائل وعيد وتهديد حملت اسم السلطان محمد الخامس، إذ جاء في أحدى هذه الرسائل "أن لقبائل البربر عوائد قديمة يرجعون إليها في حفظ النظام وقد أقر عليها الملوك المتقدمون من أسلافنا وكان آخر من أقرهم الوالد، اقتداء بمن تقدمه من الملوك وإجابة لآمالهم ورغبة في إصلاح حالهم وحيث ذلك من جملة الأنظمة المخزنية اقتضى نظرنا الشريف تجديد حكم الظهير المذكور..."[87].

أن هذه الرسائل التي وجهت وعلى لسان السلطان محمد الخامس والذي كان يمثل رمزاً دينياً ودنوياً للبلاد، ما هي إلا دليل واضح على رغبة فرنسا في تأجيج الوضع الداخلي وتأزمه وبالتالي تحقيق رغباتها بالسيطرة على شؤون البلاد.

أن صدور الظهير البربري عزز من التلاحم من أبناء المغرب وازدياد التفاهم حول العرش العلوي، الذي أصبح رمزاً لتحقيق الاستقلال. فالرسائل التي وجهتها فرنسا وهي تحمل اسم السلطان محمد الخامس، زادت من مركزية الأخير، بعد أن عدة أبناء الشعب الممثل الشرعي لبلاد المغرب الأقصى[88].

ففي الاجتماع الذي عقدته الحركة الوطنية في 23 آب 1930، تم تأسيس جمعية (الزاوية) والتي وضع نظامها الداخلي كلاً من علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وهكذا بدأت الحركة الوطنية تنظم صفوفها متخذين أفضل الأساليب في العمل السياسي، والتي توافقت مع تطور الأفكار في تلك المرحلة، لهذا تشكل تنظيم (الطائفة) ولجنة (السافر) ولجنة (الخلايا)[89].

أن تشكيل هذه التنظيمات السياسية يدل على حالة صحية ونشطة شهدتها المغرب الأقصى في تلك الحقبة التاريخية، بعد أن تحولت من مبدأ التنظيمات السرية والعسكرية إلى تنظيم سياسي أيديولوجي، وبالتالي أعطى صورة للمستعمر الفرنسي أن هذه البلاد لديها أفكارها وتوجهاتها الخاصة التي تعبر عن هويتها الخاصة بها.

وبحلول عام 1932، أخذ علال الفاسي يلقي المحاضرات والتي تهدف إلى أيقاظ الشعور الوطني وتذكير أبناء الشعب بماضيهم الحضاري العربي الإسلامي، وقد شملت هذه المحاضرات السيرة النبوية وتعاليم الدين الإسلامي والتاريخ مع توضيح السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى

السيطرة على خيرات المغرب الأقصى[90] وفي عام 1933 تمكن الوطنيون من تأسيس جمعية (المحافظة على القرآن الكريم)، والتي أكدت التمسك بالقرآن والرجوع إليه، لأنه الدستور الأول لتنظيم شؤون الحياة والمحافظة على وحدة المسلمين، كما تمكن الزعماء من إصدار جريدة (عمل الشعب) في آب 1933، والتي هدفت إلى إبراز المبادئ الوطنية التي يعملون من أجلها[91].

لم يرق للإقامة الفرنسية رؤية تطور النشاط الوطني في المغرب الأقصى، لذا بدأت تمارس سياستها الرامية إلى أبعاد السلطان عن الحركة الوطنية، إزاء هذه التحركات الفرنسية، سارع أعضاء الحركة الوطنية على تعزيز الالتفاف حول السلطان محمد الخامس، عندما أقدموا على استبدال كلمة (السلطان) بكلمة (ملك)، والتي وجدوا فيها أكثر تماشياً مع روح العصر، كما منحوا لقب (أمير الأطلس) لنجل السلطان الأكبر الحسن الثاني[92].

تجاوب الملك محمد الخامس مع هذه الخطوات الوطنية التي تهدف إلى استعادة المغرب الأقصى لمكانته التي كان عليها قبل الحماية الفرنسية، ففي كانون الثاني من عام 1934، دعا علال الفاسي بعد عودته من باريس لمقابلته، وكان هذا اللقاء بمثابة لاتصال الأول مع زعماء الحركة الوطنية، وأثناء الحديث، أكد الملك بأنه لا يصدق كل ما يروجه المستعمرون من إشاعات حول قيام ثورة يعد لها الوطنيون ضد العرش العلوي[93].

ولابد من الإشارة هنا، أن الإقامة الفرنسية ومن أجل بث روح التفرقة بين الملك والحركة الوطنية، أخذت تروج بأن أعضاء الحركة الوطنية يعملون من أجل إسقاط النظام الملكي في المغرب الأقصى.

أدى هذا التلاحم بين الملك والحركة الوطنية والتي جاءت بسبب ممارسات فرنسا لسياستها البربرية، والرامية لشق وحدة الصف المغربي، إلى انبثاق وتأسيس (كتلة العمل الوطني)[94] في كانون الثاني 1934.

لم يتوقف نشاط كتلة العمل الوطني إزاء الممارسات الاستعمارية الفرنسية، بل مضت في سبيل تحقيق أهدافها، ولهذا عندما استوعب أعضاء الكتلة الأوضاع العامة تقدموا ببرنامجهم الإصلاحي إلى الملك محمد الخامس[95].

وبعد أن تم الاتفاق على تقديم هذه المطالب، شكلت لجنة خاصة تكونت من عشرة اشخص تتولى مهمة تقديمها إلى الملك والإقامة الفرنسية ووزارة الخارجية الفرنسية. فالوفد الذي قدمها للملك تألف من (محمد غازي وعبد العزيز إدريس وأحمد شرقاوي وأبو بكر

القادري). وفي باريس قدمها (عمر عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني) بينما تبنى تقديمها للإقامة الفرنسية في المغرب (علال الفاسي ومحمد الديوري ومحمد اليزيدي)[96].

وفي كانون الأول 1934، قدمت هذه المطالب التي تألفت من مقدمة وخمسة عشر فصلاً. والتي أورد فيها الأعضاء العديد من الأدلة القانونية والسياسية التي تثبت أن الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى لا تعني منع البلاد من أدارة شؤونها بنفسها، أما الفصول فقد تضمنت التطبيق الفعلي للحماية الفرنسية وعدم القبول بأي أدارة مباشرة، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم وإرسال البعثات إلى الخارج والحفاظ على وحدة البلاد[97].

لقد رفضت الإقامة هذه المطالب، فلم تبد أي اهتمام بهذا المشروع الوطني، إلا أنه حقق الكثير في تطور النشاط الوطني، كان في مقدمته إفشال الحجج الواهية التي تذرعت بها الإقامة الفرنسية، والتي تقول بأنه ليس للمغاربة من أهداف وطنية، لذلك أسهمت هذه المطالب في تحديد معالم الصورة الواضحة للحركة الوطنية في المغرب الأقصى[98].

بينما نجد أن الملك محمد الخامس قد أيد هذه المطالب، وذلك من خلال استقباله للوفد الذي قدمها، وأثناء الحديث الذي جرى، عبر الملك عن شعوره تجاه الأهداف الوطنية والذي يكمن في تحقيق الاستقلال للبلاد والحفاظ على شرعيتها، كما بين الملك أن هذه المطالب تسهل عليه مهمة الدفاع عن حقوق الشعب، بعدما ظهر للعيان بأن هناك قاعدة شعبية تسانده، وتدعم مواقفة أمام الإقامة الفرنسية[99].

في خضم هذه التطورات ومن أجل إضعاف النشاط الوطني المغربي قدمت فرنسا على تأسيس مجالس نيابية للفرنسيين المقيمن في المغرب الأقصى، وهذا بدوره سهل إشراك الفرنسيين في أدرة البلاد، رفض أعضاء الكتلة هذا المشروع ورفعوا احتجاجاً للملك، أوضحوا فيه أن الفرنسيين المقيمين في المغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية كغيرهم من الأجانب ليس لهم الحق في التدخل بشؤون البلاد[100] وفي كانون الثاني 1936 خاطب الملك الحكومة الفرنسية محتجاً على هذه الممارسات، وقد وصل به الأمر إلى التهديد بالتنازل عن العرش[101].

استمر أعضاء الحركة الوطنية في مواصلة نضالهم معززين اتصالهم بالملك، وفي غضون ذلك وصلت إلى الحكم في فرنسا (الجبهة الشعبية) أثر فوزها في انتخابات أيار 1936، وقد تأملت الحركة الوطنية تغيراً في مواقف فرنسا، وبخاصة بعد أقدامها على تغيير المقيم الفرنسي وتعيين الجنرال نوجس (Noges)[102] بدلاً عنه.

لذا قرر أعضاء كتلة العمل الوطني وضع مجموعة من المطالب المستعجلة وتقديمها إلى حكومة الجبهة الشعبية، فقد أكد الأعضاء على الجوانب الضرورية التي يمكن انجازها ضمن مدة زمنية محددة والتي أطلق عليها (المطالب المستعجلة)[103] وهكذا بعد الاتفاق قدمت هذه المطالب في 25 تشرين الأول عام 1936[104].

رفضت فرنسا هذه المطالب، وهذا أدى بدوره إلى تصاعد العمل الوطني، لذا عقدت مؤتمرها في الدار البيضاء في 17 تشرين الثاني 1936، للنظر في التطورات الجديدة، وقد منعت إقامة هذا الاجتماع واعتقلت بعض أعضاء الكتلة[105].

أدت هذه الممارسات إلى ردة فعل شعبية من لدن المغاربة، إذ أصبحت المظاهرات المسلحة الأسلوب لسلاح الذي ترد به ممارسات الإقامة الفرنسية، أمام هذا الإصرار الشعبي وخشية توسع الاضطرابات الداخلية أطلقت فرنسا المعتقلين المغاربة من أعضاء كتلة العمل الوطني[106].

أن تصاعد النشاط الوطني والمطالب التي أخذ المغاربة يقدمونها إلى الإقامة الفرنسية، والتي أصبحت وسائل ضغط على الحكومة الفرنسية، حذى بفرنسا على ضرورة محاربة النشاط الوطني وإيقافه وذلك عندما أقدمت في 18 آذار 1937 على إنهاء عمل الكتلة، تخلصاً من الضغوطات الوطنية. والجدير بالذكر هنا أن حل الكتلة لم ينهي العمل الوطني بل أصبح فاتحة عهداً جديد لظهور الحركات والأحزاب الوطنية في المغرب الأقصى.

الخاتمة

لقد حافظ المغرب الأقصى على استقلاله في ظل الحكم العلوي ولفترات تاريخية طويلة، إلا أن هذا الاستقلال لم يستمر وذلك بسبب توجه أنظار الدول الأوروبية نحو المغرب الأقصى، ومن ثم تنافس هذه الدول لغرض السيطرة عليه والحصول على الامتيازات.

أقدمت هذه الدول على عقد العديد من الاتفاقيات فيما بينها والتي كانت تبغي من ورائها تثبيت وجودها في هذه البلاد، كانت فرنسا أشد الدول الأوروبية اهتماماً بهذه البلاد، لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي، فضلاً عن رغبتها بتعزيز وجودها في الشمال الإفريقي وبخاصة بعد سيطرتها على الجزائر.

وبعد أن تمكنت فرنسا من الانفراد بالسيطرة على المغرب الأقصى وعقدها معاهدة الحماية عام 1912، أخذت تعمل جاهدة وبكافة الوسائل لأجل تعزيز وجودها، لذا اهتدت إلى

سياسة الفرنسة وعندما لم تتحقق أهدافها عبر هذه السياسة، أرتأت إلى سياسة تمزيق وحدة الشعب المغربي عن طريق السياسة البربرية.

استفادت فرنسا من الآراء والنظريات المختلفة في البربر وأصولهم العرقية، فهناك من عدهم سكان المنطقة الأصليون وآخرون عدوهم من أصول أوروبية وذهبت جماعة أخرى على أنهم من أصول عربية، عززت فرنسا هذه الآراء التي وجدت فيها خير عون لتنفيذ سياستها الهادفة إلى تمزيق وحدة البلاد.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة قدمت فرنسا على إصدار مجموعة من الظهائر البربرية والتي شملت ظهائر عام 1914و1922 ومن ثم ختمت بظهير عام 1930.

تضمنت هذه الظهائر الجوانب العقائدية والعرفية والاجتماعية لدى هذه القبائل والعمل على أحايئها، ومن ثم التطرق إلى تعزيز بعض لهجات هذه القبائل واعتبارها لغة رسمية خاصة بهذه القبائل.

رفض أبناء الشعب المغربي هذه السياسة وعدوها واحدة من أساليب الاستعمار الفرنسي لتمزيق وحدة البلاد. كما شاركهم في هذا الرفض أبناء القبائل البربرية أنفسهم.

ساهمت هذه السياسية في تأجيج المشاعر الوطنية وبالتالي ظهور الأحزاب والجمعيات التي حددت الأيدلوجيات التي آمن بها أبناء المغرب الأقصى والتي حققت استقلالهم فيما بعد.

الهوامش

(1) نعمة السعيد، المغرب العربي – استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسة ما قبل وبعد الاستقلال، بغداد، 1979، ص79–80.

(2) محمد خير فارس، المسألة المغربية (1900–1912)، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961، ص13.

(3) الدولة العلوية: تنتسب هذه الأسرة إلى الإمام علي (عليه السلام)، كان أول من دخل المغرب الأقصى من أبناءها، هو الحسن الداخل منذ القرن السابع الميلادي، [عد أن هاجر من مدينة ينبع، كانوا أصحاب حركة إصلاحية في بادئ أمرهم، وفي خضم الاضطرابات التي شهدتها البلاد أواخر حكم الدولة السعدية، أخذ أبناء الدولة العلوية يتدخلون لغرض تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد، وهكذا تمكنوا من زعامة المغرب الأقصى منذ عام 1640، للمزيد ينظر: عبد الرحمن بن زيدان، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، مطبعة اديال، الدار البيضاء، 1993، ص37 وما بعدها.

(4) مليكه الصروح، القانون الدستوري، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، د.ت، ص8.

(5) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص21–32.

(6) السلطان عبد العزيز: هو أحد سلاطين الدولة العلوية في المغرب الأقصى، خلف أباه الحسن الأول في الحكم بعد وفاة الأخير عام 1894، وكان صغيراً في العمر، إذ لم تكن لديه الخبرة الكاملة بشؤون الحكم والسياسة، لذا استغلت الدول الأوربية هذا الظرف وأخذت تتدخل بشؤون البلاد. للمزيد ينظر: عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949، ص61.

(7) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم للطباعة، موسكو، 1971، ص344.

(8) عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفأس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص111-117.

(9) تطلق كلمة المغرب العربي على (المغرب الأقصى – تونس – الجزائر).

(10) سراب جبار خورشيد، حركة الاستقلال في المغرب العربي 1945-1962 (دراسة تاريخية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2001، ص7.

(11) محمد إبراهيم الميلي، المغرب بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص420-427.

(12) مؤتمر الجزيرة الخضراء: عقد هذا المؤتمر بسبب تنافس الدول الأوروبية حول السيطرة على المغرب الأقصى، ويبدو أن ألمانيا كانت المحرك الأساس لعقده، وذلك لأنها كانت تعيش حالة من التنافس مع فرنسا، وكذلك لأجل الحصول على الامتيازات، تضمن المؤتمر 132 بنداً شملت قضايا مختلفة. للمزيد ينظر: محمد خير فارس، المصدر السابق، ص272-287.

(13) أحمد حسن الباقوري وآخرون، مغرب الاستعمار الفرنسي، القاهرة، دار المعارف للطباعة، د.ت، ص71.

(14) السلطان عبد الحفيظ : هو أحد سلاطين الدولة العلوية،تولى الحكم في المغرب الأقصى بعد خلع السلطان عبد العزيز عام1907، وأستمر يحكم حتى عام 1912، عرف باهتمامه بالعلم ومجالسة العلماء، أزداد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد والذي انتهى بفرض الحماية الفرنسية على البلاد عام1912 . للمزيد ينظر: الهاشمي الفيلالي، دروس تاريخ المغرب،ط2، المغرب، 1958، ص244-246.

(15) جلال يحيى، المغرب العربي الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص623-627.

(16) المصدر نفسه، ص651-654.

(17) محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، ج2، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1957، ص116-118.

(18) الجلاوي باشا: كان يشغل منصب محافظ مدينة مراكش، والتي تعد من أكبر مدن المغرب الأقصى، أدى خدمات كبيرة لفرنسا، إذ ساعدها في تنفيذ مؤامرتها في عام 1953، والتي انتهت بخلع السلطان محمد الخامس وتنصيب ابن عرفه، أحد أبناء الأسرة العلوية الحاكمة، وعندما عاد الملك محمد الخامس إلى البلاد عام 1955، عفى عنه. للمزيد ينظر: محمد عبد العاطي جلال، الاستعمار الفرنسي في مراكش، القاهرة، 1959، ص20؛ دوجلاس أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سلمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1963، ص653.

(19) مدينة مكناس: وهي من المدن المغربية المهمة التي تمتاز بأسوارها وحصونها الفخمة شيدها السلطان إسماعيل، واتخذها عاصمة له، تنتشر فيها المساجد، فضلاً عن أثارها الكثيرة، كذلك تحيط بها القرى الصغيرة. للمزيد ينظر :جابر الفؤادي، سنتان في المغرب، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1968، ص47-48.

(20) أغادير : مدينة مغربية تقع إلى الجنوب من الدار البيضاء، تعد من موانئ المغرب الجنوبية المهمة فهي أكبر ميناء مغربي لصيد وشحن أسماك السردين، فضلاً عن موقعها السياحي نظراً لجمال موقعها واعتدال طقسها طيلة أيام السنة. للمزيد ينظر: حسان عوض، جغرافية المدن المغربي (على ضوء تطورها الديموغرافي الحالي)، مطبوعات المركز الجامعي العلمي، الرباط، د.ت، ص100-101.

(21) The Middle East and North Africa (1971-1972) 18th Eadition Europ papublications Limited, London, 1973, P. 558.

(22) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د.ت، ص345-347.

(23) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص612-620.

(24) محمد المختار العرباوي، في جذور المسألة القومية (البربر عرب قدامى)، مطبعة فن الطباعة، تونس، 2000، ص29-30.

(25) http: ankawa. com/Foyum/index. php. Topic. P. 1-10.

(26) الباسك: هي إحدى المناطق الاسبانية التي تتمتع بحكم ذاتي، ويمتد هذا الإقليم عبر جبال البيرينيية الغربية ما بين فرنسا واسبانيا تبلغ مساحتها حوالي 20 ألف كم2، ويتحدث سكانه لغتهم الباسكية التي تعد من أصعب لغات العالم للمزيد ينظر:

http: WWW. Wikipedia. org/wiki. P. 1-5.

(27) Http: ankawa. op. Cit, P. 12.

(28) محمد المختار العرباوي، المصدر السابق، ص34.

(29) كردية إبراهيم، السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1984، ص435.

(30) محمد المختار العرباوي، المصدر السابق، ص34-35.

(31) محمد علي مادون، عروبة البربر (الحقيقة المغمورة)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق، 1992، ص17-18.

(32) نقلاً عن: محمد علي مادون، المصدر السابق، ص19.

(33) المصدر نفسه، ص19.

(34) أبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، الإكليل، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، ج1، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1963، ص129-135.

(35) http: WWW. Ankawa. op. Cit, P. 5-6.

(36) I bid, P. 2-3.

(37) ليوتي: أول مقيم فرنسي عين في المغرب الأقصى بعد عقد معاهدة الحماية عام 1912، استمر في منصبه حتى عام 1925، أدى دوراً في تنفيذ السياسة البربرية وإصدار الظهائر الخاصة بها. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى الفيلالي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب، بيروت، 1986، ص42-45.

(38) جريدة الهداية (العراقية)، العدد 32، 6 كانون الأول 1930.

(39) جريدة المنار (المصرية)، المجلد الأول، 6 شباط 1913.

(40) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص141.

(41) الأعراف البربرية: المقصود بها هي تلك القوانين لبعض المناطق التي كانت تقطنها القبائل البربرية، ويسمى العرف البربري باللهجة البربرية أيزرف. للمزيد ينظر: الحسن بو عياد، المصدر السابق، ص597.

(42) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص3.

(43) كريدية إبراهيم، المصدر السابق، ص44؛ مجلة المنار المصرية، ((اقتراحات فرنسا في شأن البربر وتنفيذ فرنسا لشر الاقتراحات في البربر))، العدد 14، 1930، ص27-28.

(44) الريال: هو عملة اسبانية انتشرت في بلاد المغرب الأقصى يساوي ما قيمته 4 فرنكات والفرانك يساوي 120 فلساً. للمزيد ينظر: عبد العزيز بن عبد الله، مظاهرة الحضارة المغربية، دار السلمى للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1957، ص76-77.

(45) جورج سوردون: هو أحد أساتذة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى، كان يمارس التدريس لغرض تثبيت ما يعرف بالحقوق العرفية البربرية. وقد عين رئيساً للعدلية البربرية عندما أصدرت فرنسا ظهيرها البربري في 16 أيار عام 1930. للمزيد ينظر: محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص65.

(46) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص142-143.

(47) أنور الجندي، الفكر العربي المعاصر في معركة التعريب والتبعية الثقافية، القاهرة، د.ت، ص227.

(48) نقلاً عن: كردية إبراهيم، المصدر السابق، ص46.

(49) مجلة المنار المصرية، ((تصريح رجال فرنسا بتعمدهم أخراج البربر من الإسلام))، العدد 14، ج4، 1930، ص304.

(50) طبع هذا الكتاب وترجم في عام 939، إلا أن الحكومة الفرنسية قامت بجمع نسخه ومنعت نشره، لأنه يشهر سياستها السرية. للمزيد ينظر: مجلة المنار (المصرية)، ((أنشاء سياسة فرنسا السرية والرياء الذي تسترها به))، العدد 14، ج3، 1930، ص221.

(51) المصدر نفسه، ص221-222.

(52) أكد النص الأول من المعاهدة على(اتفاق حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على أقامة نظام جديد يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها في بلاد المغرب.

(53) مجلة المنار (المصرية)، ((اقتراحات كتاب فرنسا في شأن البربر))، ج3، 1930، ص227.

(54) كردية إبراهيم، المصدر السابق، ص36.

(55) المصدر نفسه، ص37.

(56) محمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1950، ص75.

(57)

(58) السلطان يوسف بن الحسن: هو أحد سلاطين الدولة العلوية تولى الحكم ما بين الأعوام (1912-1927)، أثر تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم، وقد تميز هذا السلطان بالهدوء واهتمامه بأهل العلم والدين، ولم يكن يميل إلى

الشدة، شهدت البلادة في عهده عدة اضطرابات واضحة، أثر سياسة فرنسا الرامية إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي الهاشمي الفيلالي، المصدر السابق، ص225-254.

(59) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص7-11.

(60) المصدر نفسه، ص7-11.

(61) المصدر نفسه، ص12.

(62) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص16-17.

(63) المصدر نفسه، ص16-18.

(64) أمين الريحاني، المغرب الأقصى، دار النهضة، بيروت، 1975، ص232-234.

(65) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو – المصرية، القاهرة، 1961، ص117-128.

(66) كردية إبراهيم، المصدر السابق، ص38-39.

(67) الحسن بوعياد، المصدر السابق، ص622-623.

(68) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص35-37.

(69) المصدر نفسه، ص35-37.

(70) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص34-38.

(71) جريدة الهداية (العراقية)، العدد 26 تشرين الأول 1930.

(72) محمد الخامس: هو محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل، يعود نسبة إلى الأسرة العلوية التي حكمت المغرب الأقصى منذ عام 1640، والتي يرجع نسبها إلى الإمام علي (عليه السلام)، تولى الحكم في عام 1927، التفت الحركة الوطنية من حوله، تعرض للنفي عام 1953 بعدها رجع إلى البلاد عام 1956، وقد تحقق الاستقلال في عهده. توفي عام 1961. للمزيد ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، 2004، ص8 وما بعدها.

(73) محمد عمارة، العروبة في العصر الحديث، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص251.

(74) jacoues, beroue, Lemachreb (Entrededeuxouerres), editions duseir. Paris, 1962, P. 230-237.

(75) قاسم شعبان، ((لغة التعليم والوحدة الوطنية))، مجلة الأبحاث، العدد 41، 1993، ص123.

(76) لوسيان سان: وهو مقيم فرنسي شغل منصب الإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى، بعد مغادرة المقيم ستيغ واستمر حتى عام 1933، كان له دور في تنفيذ السياسة البربرية في عام 1930، كما عمل على اضطهاد المقاومة المغربية، روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص166-167.

(77) محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص43.

(78) شكيب أرسلان: أحد الأدباء والمفكرين العرب ولد في لبنان 1869، من أسرة عربية يرجع نسبها إلى لخم بن كهلان، تتلمذ في بداية حياته على الشيخ مرعي شاهين، ثم دخل مدرسة الحكمة في بيروت، اهتم بالشعر وكتابة المقالات. كان له دور في مناصرة الحركة الوطنية في المغرب الأقصى. توفي في عام 1946. سامي دهان، محاضرات عن الأمير شكيب أرسلان، ألقيت على طلبة الدراسات الأدبية واللغوية، القاهرة، 1958، ص12-25.

(79) سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره السياسي في الحركة الاستقلالية في المغرب الأقصى 1925-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، ص56.

(80) دعاء اللطيف: يلجأ المغاربة عادة في ترديد هذا الدعاء عندما تحل بهم الأزمات، وقد أصبح جزءاً من موروثهم الاجتماعي.

(81) عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، المصدر السابق، ص43.

(82) عبد الله الجراري، شذرات تاريخية 1900-1950، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1976، ص58-59.

(83) عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، المصدر السابق، ص43.

(84) تألف هذا الوفد الذي قابل السلطان محمد الخامس في 27 آب 1930 من (عبد الواحد الفاسي، عبد الرحمن القرشي، إدريس الهادي بن المواز، محمد بن جلون، علال الفاسي، محمد حسن الوزاني، عمر عبد الجليل، محمد الديوري)، وقد منع كلاً من علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني من مقابلة السلطان، بسبب الحجج التي تذرعت بها الإقامة الفرنسية بأنهما سجنا لمعارضتهم الظهير، كما امتنع عمر عبد الجليل من الذهاب مع الوفد تضامناً مع رفاقه. حسن بوعياد، المصدر السابق، ص20.

(85) عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، المصدر السابق، ص45.

(86) أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941-1945، ج2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص50.

(87) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص63-64.

(88) عبد الحميد أحساين (سياسة فرنسا البربرية بالمغرب 1913-1930)، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار (الجذور والتجليات 1904-1905)، دار الهلال للطباعة ولنشر، الرباط، 1997، ص184.

(89) ظريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1992، ص13-14.

(90) محمد خير فارس، تنظيم الحماية، ص463.

(91) عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق، ص215.

(92) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص53.

(93) عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب (العصر الحديث والفترة المعاصرة)، ج2، مكتبة المعارف، القاهرة، د.ت، ص118-122.

(94) كتلة العمل الوطني: تأسست هذه الكتلة في عام 1934، برئاسة علال الفاسي. وقد تألفت عضويتها من (عمر عبد الجليل، عبد القادر إدريس، احمد الشرقاوي، احمد الديوري، محمد غازي، أبو بكر القادري، محمد الزيدي، محمد المكي التازي، محمد حسن الوزاني)، واستمرت تعمل حتى عام 1937، إذ حلت من قبل الإقامة الفرنسية، شارل أندريه جوليان، إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد سلامة، والبشير سلامة، د.ت، ص175-189.

(95) جريدة الهداية (العراقية)، العدد 137، كانون الأول 1933.

(96) شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص175. محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى (مراكش)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص42-43.

(97) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق (محاضرات ألقيت في كلية الحقوق جامعة القاهرة)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص99-102.

(98) محمد العلمي، محمد بن يوسف (تاريخ استقلال المغرب)، دار الكتب، للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1974، ص50-52.

(99) محمد العلمي، المصدر السابق، ص50-51.

(100) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص172.

(101) عبد الله عديل ((البعد الدولي لشخصية محمد الخامس))، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك رائد، ص416.

(102) نوجس: عين مقيماً لفرنسا في المغرب الأقصى أيلول 1936، اتصف حكمه بالصيغة العسكرية، فضلاً عن ميوله الدكتاتورية، حاول إعاقة العمل الوطني، إذ اعتقل زعماؤه وزج بهم في السجون، كما عمل على حل الأحزاب السياسية. للمزيد ينظر: مكتب المغرب العربي، جلالة ملك دولة وقائد نهضة (بمناسبة العيد العشرين لجلوسه على العرش)، القاهرة، 1947، ص28.

(103) المطالب المستعجلة: شملت إطلاق الحريات كالصحافة والاجتماعات وتأسيس الجمعيات والنقابات العمالية والعمل على توحيد البرامج التعليمية وبناء المدارس وفصل السلطة الإدارية عن السلطتين القضائية والتنفيذية وتوفير الحماية للمزارعين وتهيئة الوسائل الحديثة لتطوير الصناعة المغربية وحمايتها من المنافسة الأجنبية. ينظر: محمد عبد الله عنان، التجربة المغربية، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص28.

(104) عبد الله بن احمد الحقيل، ((الملك محمد الخامس بطل التحرر))، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، ص258.

(105) المصدر نفسه، ص258-259.

(106) خيرات البيضاوي، وميض النار في المغرب العربي، مطبعة دار الكتب، بيروت، د.ت، ص72.